المعوقات السياسية والاقتصادية للتنمية المستديمة في الدول النامية

الأستاذة: عيشة بوزيدي

أستاذ مساعد(أ)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)

ملخص:

تشهد اليوم التنمية المستديمة كمفهوم متعدد الأبعاد اهتماما كبيرا من طرف الدول المتقدمة والنامية معا ، وتسعى كل منها إلى تحقيقها بحسب المقومات الطبيعية والبشرية التي تملكها ، إلا أن الدول النامية تعاني من الكثير من المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق أهدافها لا سيما السياسية والاقتصادية منها ، نحاول في هذا المقال التركيز على أهم هذه المعوقات بغرض تحديد الداء حتى يسهل إيجاد العلاج المناسب ، مركزين على جانبين أساسيين منها وهما المعوقات السياسية والاقتصادية.

Abstract:

Today ,sustainabledevelopment (SD) as a multi- dimensional concept , which have greatinterest of bothdeveloped and developing countries. Each of whichseeks to achieve SDaccording to the natural and humanresourcesthatitpossesses . However ,developing countries sufferfrommany obstacles that are preventingthemfrom the attainment of sustainability goals. The greatinterest of thispaperis to focus on the disease. Doingso , the elaboration of the appropriate cure willbeeasier and wewill focus on two main aspects , namelypolitical and economic obstacles.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستديمة ، المعوقات السياسية ، الدول النامية ، التدخل الدولي ، الفقر ، استنزاف الموارد ، البيروقراطية ، النزاعات الدولية ، حماية البيئة.

مقدمة :

تسعى الدول النامية ومنها الدول الإفريقية منذ عقود ـ لا سيما بعد تحررها ـ إلى تحقيق تنمية حقيقية لشعوبها، لا سيما بعد اتفاق المجتمع الدولي على أن الحق في التنمية هو حق لأجيال اليوم والغد فيما يدخل في إطار التنمية المستديمة ،وجعله حقا من حقوق التضامن و الجماعة التي أصطلح على تسميتها بحقوق الجيل الثالث من حقوق الإنسان.إلا أن هذه التنمية ورغم الجهود المتواصلة من طرف الدول والحكومات بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق المأمول منها وذلك يرجع إلى عدة معوقات تؤثر في سير العمليات التنموية.

تبرز **أهمية** هذا الموضوع الذي تسعى كل الدول لتفادي تأثيراته السلبية إلى معالجة كل العراقيل والمعوقات التي تقف حائلا بينها وبين الرقي بأنظمتها وشعوبها في كافة المجالات، خاصة وأن تبعات المجالين السياسي والاقتصادي تنعكس إيجابا أو سلبا على باقي المجالات الاجتماعية والثقافية ،وهو ما **دفعنا** إلى إبراز هذه المعوقات من أجل العمل على معالجتها مستقبلا لأن بداية الحل أن نعرف الداء لنصف له الدواء في حينه إن شاء الله.

وعليه فإن **إشكاليتنا** تتمحور أساسا حول: ما هي أهم المعوقات السياسية والاقتصادية التي أثرت في استدامة سير العملية التنموية في الدول النامية؟

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

أولا: ما هي المعوقات السياسية التي أثرت في التقدم والاستقرار السياسي لأنظمة الدول النامية؟

ثانيا: ما هي المؤثرات السلبية في مختلف السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول النامية؟

نعالج إشكاليتنا وما تفرع عنها من تساؤلات وفق المنهج التحليلي المناسب لمناقشة الظاهرة وتحليل مضمونها ، مدعمين إياه بالمنهج الوصفي المناسب لشرح الظواهر ووصفها كما وكيفا ، وكل ذلك وفق **الخطة** المبينة التالية:نتطرق في المبحث الأول منها إلى المعوقات السياسية للتنمية المستديمة في الدول النامية سواء كانت معوقات خارجية أو داخلية ، لنطرح في المبحث الثاني المعوقات الاقتصادية التي تؤثر في تحقق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة لدى الدول النامية.

المبحث الأول: المعوقات السياسية للتنمية المستديمة في الدول النامية

شهد العالم خلال العقود الأخيرة عدة أزمات سياسية سواء بين الدول بنشوب عدة حروب دولية تحت مسميات مختلفة ، أو داخل الدول بسبب الأزمات الداخلية والنزاعات العرقية ، وهو ما أدى لانشغال الدول المعنية عن التنمية وتركيزها على الانتصار في تلك الحروب والنزاعات ، كما أفرز خسائر بشرية ومادية أتت على الأخضر واليابس ، وأدت إلى تقهقر ليس الدول المتحاربة فقط بل حتى على الدول المجاورة لها وانتقلت آثارها السلبية لتمس البيئة بعناصرها مجتمعة محدثة تلوثا كبيرا مس الصحة العامة ، وقضى على حياة الكائنات الحية بها.نعالج هذه النقاط ضمن مطلبين: نتناول في

الأول المعوقات السياسية الخارجية للتنمية المستديمة في الدول النامية ، لنعالج الجانب الداخلي من تلك المعوقات في المطلب الثاني منه.

المطلب الأول: المعوقات السياسية الخارجية للتنمية المستديمة في الدول النامية

إن التنمية المستديمة اليوم ترتبط أساسا بالأمن والسلم الدوليين الذين إن غابا غابت معهما بالضرورة وهو ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكثر مما مناسبة ،حيث تتأثر الدول ليس فقط بالنزاعات بين الدول ذاتها ، وإنما حتى بتلك التي تنشأ خارج إقليم إحداها حيث يؤثر في استقرارها ويفرز مشاكل بالنسبة لها تفرض عليها أعباء جديدة كمشكلة اللاجئين التي طغت اليوم على اهتمام الكثير منها.

فضلا عن الحروب وما ترتبه من آثار بيئية سلبية تمس الإنسان والكائنات الحية معا ونحن هنا نذكر الحروب والنزاعات على الرغم من كون التنمية مرحلة لاحقة على اعتبار آثار الحرب الممتدة مكانيا وزمانيا على البعدين التنموي والبيئي للتنمية المستدامة ،وهو ما نوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: آثار الحروب والنزاعات الدولية على تحقيق التنمية المستديمة

إن انشغال الدول بالنزاعات الخارجية والداخلية أدى إلى صرفها النظر عن متابعة الشؤون التنموية أو العكس بتركيزها على تنمية الجانب العسكري لديها مما يؤدي إلى إنفاق أموال طائلة على هذا الجانب ، لقد تنوعت أشكال الحروب اليوم وتعددت تسمياتها وبدلا منها استعمل مصطلح النزاعات الدولية التي نظمت بموجب اتفاقيات جنيف 1949 وما تبعها من بروتوكولات: البروتوكول الأول المتعلق بالنزاعات الدولية 1977 والبروتوكول الثاني المتعلق بالنزاعات غير الدولية 1977 والذين أريد من خلالهما تنظيم آثار الحروب وجعلها أكثر إنسانية تراعي الأرواح ، وتحافظ على الموارد الطبيعية والممتلكات العامة والخاصة معا ، إلا أن رعونة الإنسان أثرت في كل ذلك وبدون أي حراك فعلي وحقيقي من الأمم المتحدة.

تسببت الصراعات الداخلية لأسباب عرقية أو جغرافية في مصرع 3.6 مليون في الفترة ما بين 1990 وإلى 2002 وهو ما يعادل 16 مرة ضعف ما تسببه الحروب الدولية وهو ما يدق ناقوس الخطر[1].

الحروب والصراعات كانت لها تأثيرات وآثار على البيئة والعكس، وهو ما يظهر من خلال العمليات الحربية المختلفة التي تتسبب في تبديد الموارد الطبيعية كالقصف الشامل ، الحرق ، التدمير الكيمياوي مما يتسبب في تلف المحاصيل و تعرية التربة وإفناء الحياة البرية كما يؤدي إلى التسممات العصبية والالتهابات الكبدية، سرطان الكبد، الإجهاض التلقائي التشوهات الخلقية لدى البشر، فضلا عما تسببه بقايا الحرب من ألغام بحرية، شراك خداعية ، أنواع الذخائر التي لا يعلم عددها ولا مكانها، مما يصعب عملية تطهيرها لاتقاء إضرارها بالإنسان، الحيوان والنبات [2].

مما تفرزه الحروب أيضا ظاهرة اللاجئين الذين يعانون في المناطق الحدودية أو في المناطق المستقبلة لهم من سوء المعيشة وانعدام الغذاء والصحة وغياب مرافق التعليم ، وهو ما عجزت الدول والمنظمات الدولية عن مواجهته والسيطرة عليه.

إن تطور وسائل الحرب تكنولوجيا نتجت عنه آثار وخيمة خاصة بعدما أصبحت القوة التدميرية للأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية تحسب بالميكا طن ، زيادة على ما يترتب عن عملية إنتاجها واختبارها من آثار بيئية سلبية على النظم الإيكولوجية والتغيرات المناخية ونوعية التربة ، إنتاج الأغذية وتوزيعها إثر تسرب المركبات الكيمياوية في التربة وعن طريق المياه ، وهو ما ينتج عنه بيئة ملوثة تتطلب تكاليف باهظة لإزالتها[3].

ساهمت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في كثير من الأزمات التي مست سلبا الأمن والسلم الدوليين خاصة في ظل توازن القوى نوويا واقتصاديا وسياسيا ، وأدت إلى إضعاف هيئة

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2002 ، ص 15.

[2] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014 ، ص 271.

انظر المادتين: 53 154 اتفاقية جنيف الرابعةالمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة: 1949/08/12 دخلت حيز التنفيذ بتاريخ: 1950/10/21.

[3] المرجع نفسه ، ص 272.

الأمم المتحدة والحيلولة دون أدائها لدورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ليزداد الأمر سوء في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ودخول العالم في فوضى دولية بدل التنظيم الدولي[1].

أولا: البيئة أحد مسببات الحروب: كثيرا ما كانت الموارد الطبيعية سببا في إثارة الحروب والصراعات بين الدول، فالأنهار الدولية تثير بالدرجة الأولى الكثير منها مثلما هو حاصل بين كل من السودان ، مصر ، أثيوبيا، الصومال وكينيا بشأن استغلال مياه نهر النيل ، وكذا نهري دجلة والفرات بين كل من تركيا ، سوريا والعراق.

كثيرا ما تصارعت الدول من أجل فرض سيطرتها على موارد الطاقة والموارد الأولية والأراضي الخصبة والأنهار ومع اشتداد التنافس عليها وكونها مهددة بالشح مستقبلا على مستوى الأرض يتوقع أن تزداد هذه الصراعات مستقبلا مما يهدد البشرية والبيئة معا[2].

شكل نهر النيل سببا لصراعات على مياهه بين كل من: مصر ، السودان ، أثيوبيا ، كينيا والصومال ، ونهري دجلة والفرات كانا سببا في نزاعات بين: سوريا ، تركيا والعراق ، فضلا عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي بفعل نهر الأردن ، ونسجل أيضا الصراع الروسي الاوكراني حول رمي الأوكرانيين للنفايات العسكرية والمدنية الناتجة عن صناعة الورق في بحيرة ميغال التي تزود سدس العالم بالمياه العذبة ...ومنه فالصراع إما لأجل الحصول على الموارد أو لتلويث الموارد [3].

ثانيا: الحروب تؤثر سلبا على البيئة: تقوم الحروب على استيراتيجية أساسية هي تحطيم البنى التحتية للدولة العدو دون مراعاة تأثير ذلك بيئيا قصد هزيمة العدو وهو ما ينجم عنه ضررين يصعب إصلاحهما: ضرر يلحق البيئة الطبيعية وهو ما شهده العالم في أول حرب شنتها و م أ في حرب الخليج الثانية للسيطرة على منابع النفط وقامت بإحراق آبار النفط في الكويت مما أدى إلى خلق سحابة سوداء تغطي السماء العراقية ، فضلا عما خلفته القذائف المطلية باليورانيوم[4].

---

[1] جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 1427 هـ/ 2006 م ، ص 58.

[2] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق ، ص 261.

[3] عامر طراف و حياة حسنين ، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، لبنان، 1433هـ/2012 م ، ص 126.

[4] سهير إبراهيم حاجم الهيتي ، المرجع السابق ، ص 261 ، و ص 272 وما بعدها.

كما دعت الشريعة الإسلامية إلى احترام قواعد إنسانية حتى أثناء الحرب حماية لفئات معينة وكذا حماية للبيئة استلزم الأمر وضع نصوص قانونية دولية وداخلية تجرم المساس بالبيئة ، قطع الأشجار، إبادة الحيوانات، عدم التمثيل بالموتى ، منع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه [1].

أكدت الاتفاقيات الدولية على حماية البيئة وعدم المساس بعناصرها سواء في وقت السلم أو الحرب ، ففي وقت الحرب تظهر حماية البيئة من خلال[2]:

أ/ حظر استخدام وسائل القتال المضرة بالبيئة والممتدة آثارها زمنيا مسببة ضررا صحيا لحياة السكان.

ب/ حظر الاعتداء على البيئة القائم على أساس الانتقام.

الفرع الثاني: سياسة التدخل وتأثير التغيرات في النظام الدولي الحديث

تحول العالم من الثنائية القطبية وسيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بانقسام هذا الأخير، مما نتج عنه سيطرة كاملة للأولى مع حلفائها وأصبحت تلعب دورا رئيسا في السياسة الدولية لا سيما فيما عرف بالتدخل الدولي الذي أخذ مبررات إنسانية معلنة فكان لها العديد من التدخلات أبرزها تدخل قواتها في كوسوغو، العراق ، مالي ، السودان ، سوريا ، ...إلخ، التي ركبت مطية تحقيق الاستقرار السياسي وإزالة الأنظمة المستبدة وضمان وحماية حقوق الإنسان والفئات الضعيفة تارة وتارة أخرى بحجة محاربة الإرهاب لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن الواقع العملي أثبت التأثير السلبي لتلك التدخلات حيث تم استغلالها من أجل نهب الثروات ونشر المؤامرات والدسائس بين مختلف الفصائل العرقية والدينية مما أفرز جوا مليئا بالأحداث الدموية ولا استقرار سياسي فضلا عن الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية ونهبها.

---

[1] عامر طراف و حياة حسنين ، المرجع السابق ، ص 119.

[2] أحمد أبو الوفا ، القانون الدولي الإنساني ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 101.

انظر المادة 35 و 55 ، البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف 1949 ، المؤرخ : 08 جوان 1977 ، المتعلق بالنزاعات الدولية المسلحة.

أنظر المادة 225 ، اتفاقية الأمم المتحدة للبحارالمؤرخة:12 أكتوبر 1982.

أنظر المادة 8 ،نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: 17 جويلية 1998.

المطلب الثاني: المعوقات السياسية الداخلية للتنمية المستديمة في الدول النامية

لقد سعت الدول إلى تحقيق أنظمة ديمقراطية أساسها التداول على السلطة و المشاركة الشعبية في التسيير ودعم المشاريع التنموية إلا أنها تشهد على أرض الواقع عدة معوقات أهمها ما يلي:

الفرع الثاني: عدم فاعلية الأطراف المؤثرة في التنمية السياسية

تطور المجتمع الدولي الذي أصبح يضم أطراف أخرى لها وزنها في مواجهة الدول والمنظمات الدولية الحكومية والمتمثلة أساسا في المنظمات غير الحكومية حيث تساهم في تسيير الشؤون الدولية وتلعب دورا رئيسا في صياغة القرارات والتأثير من أجل حصد نتائج إيجابية في مجالات مختلفة مثل: حقوق الإنسان ، حماية البيئة، حماية الفئات الضعيفة ، تشجيع دور المرأة في الحياة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية.

يؤدي تهميش الفئات الفاعلة في التنمية إلى تقييد الحريات العامة لا سيما حرية التعبير كحق دستوري معترف به للأفراد[1]، وهو ما ينتج عنه غياب مشاركة حقيقية للمواطن في إدارة شؤونه العامة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق ممثليه، ويزيد في تعطل عجلة التنمية وغياب التمكين من حقوق الإنسان والاضطهاد وعدم الاستقرار السياسي والعنف[2]وهو ما لا يختلف اثنان حول آثاره السلبية.

أولا: عدم فاعلية مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستديمة:اعتمادا على مبدأ المشاركة الذي أكدته أجندة 21 وإعمالا لمبدأ الديمقراطية التي تفترض المشاركة الجماعية لكافة القطاعات عامة وخاصة [3] ، فضلا عن مساهمة المجتمع المدني كمفهوم جديد للمشاركة المنظمة

---

[1]انظر المادة 48 قانون 16- 01 المؤرخ : 26 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق: 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية، العدد 14 ، المؤرخة: 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق: 07 مارس 2016.

[2]سقني فاكية ، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان ، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجستير في القانون العام ، تخصص حقوق إنسان والحريات العامة ،كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010/2009 ، ص 108.

[3]رواء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن،
1431 هـ/ 2010م، ص 219.

للشعب في صنع قرارات التنمية جنبا إلى جنب مع المؤسسات العمومية ، ومراقبته لمدى تنفيذ هذه الأخيرة لالتزاماتها الدولية والوطنية في مجال التنمية المستديمة.

عرف الدكتور **باقر النجار** المجتمع المدني على أنه: " منظمات المجتمع المدني هي منظمات حداثية _ في الشكل والمضمون _ وهي في ذلك منظمات تطوعية لا ربحية ، بمعنى أن الداخلين فيها هم أعضاء وفق إرادتهم وخيارهم الشخصي ولم تفرضه عليه انتماءاتهم الاثنية أو القبلية أو العائلية ...وهي في ذلك منظمات تضم مجموعات من الأفراد تجمعهم المصالح والأهداف والأفكار والتوجهات السياسية والاجتماعية يعملون بعيدا عن أطرهم المرجعية المباشرة والتقليدية"[1].يتميز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي كونه عمل تطوعي مرن ومتطور ويهدف إلى حماية المواطنين من تعسف السلطات[2].

يستقل المجتمع المدني عن السلطة السياسية والإدارية بفعل دوره المتمثل فيما يلي[3]:

أ/يقوم المجتمع المدني باقتراح مبادرات خاصة لمواجهة التحديات التنموية في عديد المجالات كالغذاء ، الصحة ، التعليم ، الصرف الصحي...إلخ.

ب/يساهم المجتمع المدني بأدائه الجيد في رفع المداخيل الفردية.

ج/ يكرس المجتمع المدني مبدأي الشفافية والمساءلة ويكشف مواطن الفساد المؤثر سلبا على التنمية.

هـ/يتابع المخططات والبرامج التنموية ومدى تنفيذها من طرف السلطات،فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرار بشأنها من جهة و في تنفيذها من جهة ثانية.

د/يفعل دور الإعلام في نشر التوعية بين المواطنين وإبراز الظواهر الإيجابية والسلبية لهم.

إن المجتمع المدني إذا تضمن عناصر فاعلة وذات كفاءة عالية يضمن المراقبة الجيدة والمتابعة المستمرة للأنشطة التنموية والبيئية للسلطات الإدارية ، كما يجعل من صوت المجتمع مسموعا من

---

[1] حيدر الوالي ، مفهوم المجتمع المدني ودور المنظمات غير الحكومية ، منشور بتاريخ: 06 أفريل 2012 على الموقع : https://www.slideshare.net/haideralwaili/ss-12298395تم الاطلاع على بتاريخ: 2017/10/12 على الساعة: 18:07.

[2] رواء زكي الطويل ، المرجع السابق ، ص 218 ، 219 ، 231.

[3] محمد صافو ،الحكم الراشد والتنمية ، مجلة القانون ، المجتمع والسلطة (مجلة دورية سنوية محكمة)، العدد الثالث ، مخبرالمجتمع والسلطة ، جامعة السانية وهران ، الجزائر، 2014، ص 116 ، 117.

طرف كل السلطات العليا لا سيما في ظل مبادئ الحكامة وتكريس الحكم الراشد القائم على المشاركة السياسية الفعالة.

ثانيا: عوائق فاعلية المجتمع المدني في الدول النامية: إن فاعلية المجتمع المدني معطلة في الدول النامية لعدة أسباب منها:

أ/ وجود عوائق قانونية:والمتمثلة أساسا في عدم وجود نصوص قانونية تنظم دور المجتمع المدني بشكل مباشر إلا ما جاء به التعديل الدستوري 2016 الذي اعترف في المواد 39 ، 48 و54 بالحق في الدفاع الفردي أو الجماعي عن القضايا لمجتمعية، وحرية التعبير ، والحق في إنشاء جمعيات على التوالي دفاعا عن الحقوق والحريات ، وكذا المادة 39 من قانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 التي تعطي للإدارة المختصة حق حل وتعليق عمل الجمعيات وهو ما يعتبر إعاقة لعمل المجتمع المدني لعدم وضوح هذه النصوص وفرضها قيودا عليه.

2_ انعدام قنوات الحوار مع السلطة العليا سواء السياسية أو الإدارية لاحتكارها من طرف أحزاب معينة زيادة على سيطرة جمعيات ومنظمات غير حكومية معينة على الساحة الوطنية[1].

3_ انعدام الموارد الماليةالخاصة بالمجتمع المدني واعتماده الرئيس على الهبات والتبرعات القليلة وغير الثابتة مما يؤدي إلى اعتماده على الدولة وهو ما يعيق مساره في محاسبتها ومتابعة أنشطتها.

ثالثا:مفهوم المجتمع المدني في الجزائر: إن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر مفهوم فضفاض وغير واضح من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فهو غير فعال فضلا عن نقص خبرة وكفاءة نشطائه والعناصر المنضمة إليه والمسجل أيضا أنه على المستوى العملي معرقل للإدارة أكثر منه محفز ، ليزداد في حالة الطوارئ ضعفا وهو ما حدث أثناء حالة الطوارئ التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء.

يفترض أن يعمل المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الدولة فليس خصما لها وذلك وفقا لضوابط تنظم سيره ونشاطاته ، ويتوسط الأمر بين المحاسبة والمشاركة في تفعيل النشاطات التنموية

[1] محمود حساني، محدودية المجتمع المدني الجزائري في تعزيز الحكم الراشد ،مجلة القانون ، المجتمع والسلطة (مجلةدورية سنوية محكمة)، العدد الثالث، مخبر المجتمع والسلطة ، جامعة السانية ، وهران ، الجزائر، 2014، ص 125.

والتوعية بالضرورات البيئية ، وهو ما يجنب الدول داخليا مشاكل وأزمات هي في غنى عنها ، نسجل تاريخيا أن عدم احترام ذلك كان سببا في ظهور الحركة النازية في ألمانيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي بسبب معارضة المجتمع المدني للتيار الليبيرالي وانصياع مؤسسات الدولة وضعفها[1].

أكد تقرير البنك العالمي حول إفريقيا لسنة 1989 على دور المجتمع المدني الذي جاء فيه إن القارة بحاجة إلى دولة فعالة تقلل من تدخلها وتفعل دور كافة الأطراف المنتجين[2].أما في الجزائر فالمجتمع المدني لا يملك رؤية شاملة، ولا يفقه مفهوم الحكم الراشد وآليات تجسيده ، ويعمل على المطالبة بإصلاحات قانونية عشوائية فقطدون الإصلاحات التنموية الواقعية ، كما أنه أقحم نفسه في المجال السياسي، وهو ما أدى إلى وضع ضوابط قانونية تحد من أدائه ضمن ما عرف بالثوابت الوطنية[3].

الفرع الثاني: المعوقات الإدارية(البيروقراطية)

تعتمد الدول في تسيير شؤونها الإدارية على مبدأ المركزية واللامركزية الإدارية ،حيث ترتكز الأولى على وحدة القرار وتمركزه في يد سلطة عليا تتمثل في الإدارة العامة التي تخطط وتسهر على تنفيذ المشاريع المعدة من طرفها بحيث لا تستطيع الإدارة الأدنى مخالفة تعليماتها أو عدم احترام اختياراتها أو عدم تنفيذ القرارات المقدمة لها ، دون مراعاة في ذلك الطابع الخاص لكل منطقة سواء من الناحية الطبيعية أو البشرية ودون مراعاة الاحتياجات الخاصة بكل منطقة.

يؤدي انتشار البيروقراطية إلى عرقلة العمل الإداري من جهة ، وتعطيل الخدمة العمومية لصالح المواطنين من جهة ثانية ، كما تمثل البيروقراطية أحد أهم العراقيل المرتبة لقلة المشاريع وتعطلها. فضلا عن كونها أساس: التمسك بحرفية القوانين واللوائح ، التهرب من المسؤولية ، التحايل على القوانين ، التجاوب البطيء مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، عدم المبالاة والإهمال من طرف الموظفين وتنافسهم غير الشريف ، وتشتت الجهود ، فضلا عن جمع الأشخاص بين عدة

---

(1) المرجع نفسه ، ص 126.

(2) المرجع نفسه ، ونفس الصفحة.

(3) المرجع نفسه ، ونفس الصفحة.

وظائف ، كما تؤدي إلى تضخم الجهاز البيرو قراطي وتبعاته ، مدعما في كل ذلك بغياب الأساليب العلمية والتنظيم والتخطيط عند ممارسة النشاطات الإدارية[1].

ترتكز اللامركزية الإدارية على مبدأ المشاركة والشفافية حيث يختار الشعب ممثليه على المستوى المحلي دون قيد أو شرط ما عدا ما نص عليه قانون الانتخاب ، إلا أن ما يعاب هنا أننا نسجل نقطتين: النقطة الأولى غياب نصوص قانونية تشترط مستوى علمي معين مما يجعل الأحزاب المشاركة في الانتخابات المحلية لا يراعون ذلك في اختيارهم لقوائمهم الحزبية المرشحة للمجالس البلدية والولائية، أما النقطة الثانية فتكمن في أن المشرفين على الإدارة المحلية بحكم عدم وعيهم وثقافتهم لا يدركون ما عليهم وما لهم في إطار مهامهم مما يجعلهم تابعين للإدارة العامة منتظرين أوامرها وخاضعين لها.

تغيب المواطنة في مثل هذه الأوضاع والمشاركة الفعلية للشعب في إدارة شؤونه ومتابعة ممثليه وأعمالهم في كافة المجالات ، في غمرة متابعتهم لأعمال إدارية مكلفة ومتعبة في آن واحد.

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية للتنمية المستديمة في الدول النامية

ترتكز النشاطات الاقتصادية على مجموعة من العوامل متى توافرت حقق الغرض منها وهو تلبية حاجيات سكان الدول من ناحية و تقوية الاقتصاد الوطني للدولة من ناحية أخرى ، وهو ما لا يتحقق للدول النامية في ظل مجموعة من العوامل البشرية والطبيعية التي أثرت سلبا في التنمية الاقتصادية المستديمة بها ، وهو ما نتناوله في المطالب التالية: حيث نعرض العوامل البشرية في المطلب الأول والعوامل الطبيعية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: العوامل البشرية المعيقة للتنمية الاقتصادية المستديمة في الدول النامية

تساهم العوامل البشرية اليوم وبشكل كبير في عرقلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية سواء كانت عن طريق المنظمات الدولية المتمثلة أساسا في الديون المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي وما يترتب عنها من فوائد ، أو كانت راجعة لانتشار ظاهرة الفقر داخليا

[1] عمار بوحوش ، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 211 ، 212.

والتي شكلت خطر على الإنسان كفرد فضلا عن تأثيره على الجماعة ، وهو ما نبرزه في الفرعين التاليين من هذا المطلب ، كما يلي:

الفرع الثاني: الديون

في ظل العولمة سيطرت الدول الغنية على النظام الاقتصادي الدولي وهو ما ظهر من خلال تحكمها في الأسواق العالمية وخفضها لنسبة استهلاك الموارد الطبيعية وانخفاض نمو صادرات منتجات الدول النامية ،مما يؤدي إلى حرمان هذه الأخيرة من إيرادات هامة تساهم في تنمية اقتصادها ورفع ميزانها التجاري[1].

تحول الديون دون نجاح السياسات التنموية وتؤثر سلبا على المجتمعات خاصة الفقيرة منها ، كما يعاني العالم من آثار العلاقات الاقتصادية الدولية وما نجم عنها من أزمات متلاحقة وضعت الدول الدائنة والمدينة في مشاكل خطيرة على حد سواء ،زيادة على عجز الدول عن الوفاء بديونها الخارجية والداخلية المرتفعة معدلاتها بشكل كبير[2].

إن مواجهة هذه العقبة تكمن في الاعتماد على الإنتاج الذاتي للبلدان النامية ، وتشجيع التعاون الإقليمي فيما بينها ، وتنشيط التجارة البينية بينها حتى تطور اقتصادها بعيدا عن مثل هذه السياسات والضغوط الدولية[3].

الفرع الثاني: الفقر

الفقر هو أساس المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية على كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية ، مما يستلزم وضع استراتيجيات وسياسات تنموية تضع في الحسبان إيجاد فرص عمل للأفراد ، ترقية التعليم ومكافحة الأمية في المناطق الأكثر فقرا ، كما يساهم التضخم السكاني في الدول النامية في تدهور الأحوال المعيشية[4] ، فضلا عن تدهور عناصر البيئة الثلاث الهواء ، الماء والجو.

---

[1] خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 30.

[2] عامر طراف و حياة حسنين ، المرجع السابق ، ص 127.

[3] خالد مصطفى قاسم ، المرجع السابق ، ص 30.

[4] عامر طراف و حياة حسنين ، المرجع السابق ، ص 118 ، 119.

تشير التقارير الدولية إلى أن العالم وخاصة الدول النامية تشهد فقرا حادا لدى سكانها وهي المتسبب الرئيس في زيادة التدهور البيئي الذي شكل الفقر سببا رئيسا في تزايده بفعل عدم الوعي بمخاطر التدهور البيئي لدى الطبقات الفقيرة فضلا عن أسلوبها المعيشي والمهني غير المتوافق والأهداف البيئية للتنمية المستدامة والتي أكدت التقارير الدولية أنها مازالت دون المستوى المقرر لسنة 2015[1].

المطلب الثاني: المعوقات الطبيعية للتنمية الاقتصادية المستديمة في الدول النامية

تلعب الطبيعة دور كبير في التنمية الاقتصادية إذا ما توافرت الموارد الطبيعية وتم استغلالها بشكل صحيح وعقلاني، لكن الحاصل في الدول النامية هو العكس حيث تؤثر البيئة سلبا على التنمية الاقتصادية بفعل عدم التطور التقني والاستعمال العلمي والتكنولوجي الجيد لها وهو ما يظهر لنا من خلال المشاكل البيئية وتدهور الموارد الطبيعية على الأرض على النحو التالي بيانه:

الفرع الأول: المشاكل البيئية

تعتبر البيئة موردا أساسيا للنشاطات الاقتصادية إلا أنه يسجل بالنسبة للدول النامية تفاقم الأزمات البيئية بها نتيجة ما تفرزه من نفايات تعادل 495 مليار طن سنويا حتى عام 2010 وحوالي 350 مليار م3 مياه آسنة ولا تعرف كيفية معالجتها بل تذهب إلى الأنهار، الشواطئ ، السهول والأودية ، فضلا عن فشلها في مواجهة المخاطر المتنقلة عبر الحدود كالأمراض والأوبئة كمرض انفلونزا الطيور ، الحمى القلاعية ، السارس والجمرة الخبيثة[2].

الفرع الثاني: تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها

تتسبب نشاطات الدول في استنزاف الموارد الطبيعية من طرف الدول متقدمة ونامية: فالدول المتقدمة الغنية بفعل نشاطاتها الصناعية الواسعة التي تتطلب كميات كبيرة من الموارد الأولية التي تستوردها من الدول النامية ، وضمانا لتحقيق تفوقها اقتصاديا لجأت إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما في مجال الصناعات المعتمدة على التقنيات التقليدية والملوثة التي وجهت نحو دول

[1] مكتب تقرير التنمية البشرية ، تقرير التنمية البشرية 2015 (التنمية في كل عمل) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2015 ، ص 02 ، 04 ، 05.

[2] عامر طراف و حياة حسنين ، المرجع السابق ، ص 128.

الجنوب حتى تتخلص من قيود الحماية البيئية الموجودة في الدول المتقدمة الأخرى ، مقابل ذلك تعتمد الصناعات التقنية المتقدمة وغير الملوثة للبيئة في إقليمها أو في دول الشمال [1].

أما الدول النامية فيشكل الفقر أحد أهم أسباب استنزاف الموارد الطبيعية إذا يستغلها الفقراء لكسب عيشهم أو للبقاء أحياء وتلبية حاجياتهم ، يقول ناقد ألماني: " إن الفقراء فقط هم الذين يصبحون مجرمي البيئة "[2] ، أما الأغنياء في الدول النامية فيعتمدون أنماط استهلاك لا تراعي الأبعاد البيئية والحفاظ على الموارد مما يؤدي أيضا إلى استنزافها وإهدارها ، فضلا عن معاناة الدول النامية من نقص الخبرات اللازمة للتمكن من الإيفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية و قلة المشاركة في الجهود الرامية لوضع حلول لهذه القضايا.

يساهم الصراع المستمر بين الدول المتقدمة والنامية في زيادة التنافس الحاد على موارد الطاقة، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين ، ويلجأ كل طرف إلى إعطاء الأولوية لنفسه مع تحميل الثاني مسؤولية الآثار السلبية المترتبة في المجال البيئي من احتباس حراري ، وتغير في المناخ ، و وتزايد لنسبة التصحر، وتلوث الماء والهواء والجو.

إن الدول التي تشهد تزايدا مستمرا في تعداد السكان يزداد الضغط البيئي فيها ففي عشرية الثمانينيات من القرن العشرين تم استنزاف 7% إلى 10% من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة، كما أدت إلى استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية ، فضلا عن تلوث المناطق الساحلية بدرجة غير مسبوقة، وهو ما سجل في كل من الجزائر ، فرنسا ، الخليج العربي وشواطئ المحيط الأطلسي بسبب غرق البواخر الحاملة للبترول[3].

الخاتمة

إن هذه المعوقات تسببت في تأخر الدول النامية تنمويا وانخفاض ميزانها التجاري سنويا وعدم التوازن في صادراتها وارداتها ، كما أدى إلى تفشي الكثير من الظواهر الاجتماعية التي زادت

---

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق ، ص 259.

[2] المرجع نفسه ،ونفس الصفحة.

[3] خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 126.

الأمر سوء وهو ما يتطلب إيجاد حلول مستعجلة قبل تفاقم الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية بها ، وضرورة استغلالها المحافل الدولية ، والثروات و الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها من أجل تحسين الحياة الإنسانية بها تحقيقا للتنمية المستديمة القائمة على تنمية حقوق الإنسان من ناحية وحماية البيئة من ناحية أخرى.

قائمة المراجع

أولا: النصوص القانونية

أ/ النصوص القانونية الدولية

1) اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة: 1949/08/12 دخلت حيز التنفيذ بتاريخ: 1950/10/21.

2) البروتوكول الاختياري الأول الملحق باتفاقيات جنيف 1949، المؤرخ :1977/06/08،المتعلق بالنزاعات الدولية المسلحة.

3) اتفاقية الأمم المتحدة للبحار ، المؤرخة: 12 أكتوبر 1982.

4) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخة: 17جويلية 1998.

ب/ النصوص القانونية الوطنية:

1_قانون 16- 01 المؤرخ : 26 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق: 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، المؤرخة: 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق: 07 مارس 2016.

ثانيا: الكتب

أ/ الكتب المتخصصة:

1) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014.

2) عامر طراف و حياة حسنين ، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1433هـ/2012 م.

3) رواء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 1431 هـ/ 2010م.

4) خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007.

5) خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2013.

ب/ الكتب العامة:

1) أحمد أبو الوفا ، القانون الدولي الإنساني ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر، 2006.

2) جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 1427هـ/ 2006 م.

ثانيا: المذكرات والمقالات:

أ/ المذكرات:

1) سقني فاكية ، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان ، رسالة مقدمة لنيل متطلبات ماجستير في القانون العام ، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة ،كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010/2009.

ب/ المقالات:

1) محمد صافو ،الحكم الراشد والتنمية ، مجلة القانون ، المجتمع والسلطة (مجلة دورية سنوية محكمة)، العدد الثالث ، مخبرالمجتمع والسلطة ، جامعة السانية وهران ، الجزائر،2014.

2) محمود حساني ، محدودية المجتمع المدني الجزائري في تعزيز الحكم الراشد ، مجلة القانون ، المجتمع والسلطة (مجلةدورية سنوية محكمة)، العدد الثالث ، مخبر المجتمع والسلطة ، جامعة السانية وهران ، الجزائر، 2014.

ثالثا: التقارير الدولية ومواقع الانترنت:

أ/ التقارير الدولية:

1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2002.

2) مكتب تقرير التنمية البشرية ، تقرير التنمية البشرية 2015 (التنمية في كل عمل) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2015.

ب/ مواقع الانترنت:

1) حيدر الوالي ، مفهوم المجتمع المدني ودور المنظمات غير الحكومية، منشور بتاريخ: 06 أفريل 2012 على الموقع: https://www.slideshare.net/haideralwaili/ss-12298395 تم الاطلاع على بتاريخ: 2017/10/12 على الساعة: 18:07.